

التغطية الإعلامية لقضايا المهاجرين تؤثر على التماسك الاجتماعي

تونس - دعت لطيفة أرباش، رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري المغربية "الهكاك"، إلى معالجة إعلامية رصينة ومسؤولة لقضية الهجرة، مؤكدة أن المعالجة التي لا ترتكز على معطيات متنوعة قد تؤثر سلباً على القرار السياسي وخاصة في فترة الانتخابات. وتحدثت أرباش، خلال ورشة دولية، نظمتها المنظمة الدولية للهجرة في تونس، لمدة يومين، حول موضوع "الميثاق الأخلاقي للتغطية الإعلامية للهجرة"، وقالت إنه "من الضروري العمل سوياً حتى لا يتم استغلال التمثيل الإعلامي للمهاجرين، لأن ذلك قد يشكل خطراً على التماسك الاجتماعي".

وأشارت أرباش إلى أن المرصد الأفريقي للهجرة والتنمية الذي سيتم إعداده، ويوجد مقره بالمغرب، قد يعود بنفع كبير على كافة الصحفيين الذين يشغلهم هاجس فحص مصادر ذات مصداقية والحصول على إحصائيات مؤكدة بخصوص حقيقة ظاهرة الهجرة بالقارة.

من جهته، أكد النوري اللجمي، رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري بتونس (الهياكا)، أنه يتعين أن يتم إعداد موائيق الأخلاقيات من قبل

ووضحت أن الهيئة تمتنع عن أي فرض للأخلاقيات على الصحفيين وتحترم بشكل صارم حرية الفاعلين الإعلاميين في مجال النشر. وأضافت أن "الهيئة تنجز دراسات، وتحدد معايير يمكن أن تذهب إلى حد اتخاذ عقوبات، وتعزيز بقظة وسائل الإعلام إزاء أي وصم أو تعطل من شأنه أن يضر بكرامة المهاجر أو يصد عنه خطاب كراهية أو تمييز إزاءه".

ولاحظت أن قضية الهجرة ما زالت تعالج غالباً، في وسائل الإعلام ببلدان الشمال كما في بلدان الجنوب، بـ"طريقة منحازة وتجزئية".

وحذرت أرباش من خطورة "تفضيل زاوية العاطفة وأحياناً الخوف، على حساب الخبرة والاستقصاء يشجع على استغلال هذا النوع من التغطية الإعلامية من قبل حركات كراهية الأجانب والمتطرفين، ويهدد بالتالي التماسك الاجتماعي والعيش المشترك".

وشارك في الندوة التي نظمت على مدى يومين، صحافيون من عدة دول، وممثلون لهيئات إعلامية وأعضاء منظمات غير حكومية تنشط في مجال الهجرة، كما تم إطلاق النسخة العربية لدليل التغطية الإعلامية للهجرة على أساس القانون الدولي والمعطيات الواقعية.

وأشارت أرباش في مداخلتها خلال هذه المناقشة، إلى أن انتشار الأخبار الزائفة بخصوص قضية

الهجرة زادت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، واستشهدت، في هذا الصدد، بالأخبار الكاذبة التي تم تداولها، خاصة في أوروبا، مع اقتراب موعد التوقيع على الميثاق العالمي حول الهجرة خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بمراتش في ديسمبر 2018.

ويعد ميثاق مراکش العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والشرعية، إلى منح جميع المواطنين إمكانية النفاذ إلى معلومات موضوعية وواقعية وواضحة حول فوائد وتحديات الهجرة، من أجل تنفيذ الروايات المضللة التي تولد تصورات سلبية عن المهاجرين.

وأشارت أرباش إلى أن المرصد الأفريقي للهجرة والتنمية الذي سيتم إعداده، ويوجد مقره بالمغرب، قد يعود بنفع كبير على كافة الصحفيين الذين يشغلهم هاجس فحص مصادر ذات مصداقية والحصول على إحصائيات مؤكدة بخصوص حقيقة ظاهرة الهجرة بالقارة.

من جهته، أكد النوري اللجمي، رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري بتونس (الهياكا)، أنه يتعين أن يتم إعداد موائيق الأخلاقيات من قبل

وأوضحت أن الهيئة تمتنع عن أي فرض للأخلاقيات على الصحفيين وتحترم بشكل صارم حرية الفاعلين الإعلاميين في مجال النشر. وأضافت أن "الهيئة تنجز دراسات، وتحدد معايير يمكن أن تذهب إلى حد اتخاذ عقوبات، وتعزيز بقظة وسائل الإعلام إزاء أي وصم أو تعطل من شأنه أن يضر بكرامة المهاجر أو يصد عنه خطاب كراهية أو تمييز إزاءه".

ولاحظت أن قضية الهجرة ما زالت تعالج غالباً، في وسائل الإعلام ببلدان الشمال كما في بلدان الجنوب، بـ"طريقة منحازة وتجزئية".

وحذرت أرباش من خطورة "تفضيل زاوية العاطفة وأحياناً الخوف، على حساب الخبرة والاستقصاء. وهو ما يشجع على استغلال هذا النوع من التغطية الإعلامية من قبل حركات كراهية الأجانب والمتطرفين، ويهدد بالتالي التماسك الاجتماعي والعيش المشترك".

وشارك في الندوة التي نظمت على مدى يومين، صحافيون من عدة دول، وممثلون لهيئات إعلامية وأعضاء منظمات غير حكومية تنشط في مجال الهجرة، كما تم إطلاق النسخة العربية لدليل التغطية الإعلامية للهجرة على أساس القانون الدولي والمعطيات الواقعية.

وأشارت أرباش في مداخلتها خلال هذه المناقشة، إلى أن انتشار الأخبار الزائفة بخصوص قضية

الهجرة زادت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، واستشهدت، في هذا الصدد، بالأخبار الكاذبة التي تم تداولها، خاصة في أوروبا، مع اقتراب موعد التوقيع على الميثاق العالمي حول الهجرة خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بمراتش في ديسمبر 2018.

صحافة الفيديو تبحث عن ذاتها في مواجهة هوة يوتيوب

محتوى الفيديو في الصحف المصرية لا يتماشى مع مستخدمي المواقع الإلكترونية



صناعة لا تخلو من تحديات

لم تنجح أقسام الفيديو في الصحف المصرية في إنتاج محتوى متميز يجذب الجمهور، بينما يحظى نجوم يوتيوب مصريون بشعبية كبيرة، الأمر الذي ضاعف التحديات على صحافة الفيديو، نتيجة ارتفاع تكلفة إنتاج المحتوى دون أن تكون هناك عوائد تغطي التكلفة، إضافة إلى تعقيدات فنية وإدارية في الصحف تؤثر بشكل كبير على مصيرها.

ويعاني المحتوى من غياب المعايير التي تتماشى مع جمهور المواقع الإلكترونية. وذهب الصحفي إلى أزمة أخرى مرتبطة بمعايير "الترافيك" وتركيز المواقع الإلكترونية على الموضوعات الساخنة أحياناً، ما يضع إمكانية استغلال الأحداث السياسية اليومية وتطويرها لصالح الانتشار بفضل خوارزمية فيسبوك التي تدفع بالفيديوهات إلى الانتشار بشكل أكبر من انتشار المحتوى المكتوب أو الصور.

وتواجه أقسام الفيديو في الصحف الحكومية صعوبات أكثر مما تواجهه نظيرتها الخاصة، لأن غالبيتها تعيد نشر فيديوهات رسمية صادرة عن مؤسسات حكومية مختلفة، من دون أن تركز على الإنتاج الخاص بها، فيما تحتاج الصحف إلى موافقات رسمية عدة قبل التواصل مع يوتيوب للحصول على عوائد ما تحصل عليه، ويقضي الروتين على أي مكاسب من وراء نشر الفيديوهات.

وأضاف تركي، وسلط على تركي، المشرف على عدد من صفحات الفيديو في صحف مصرية، الضوء على أزمة أخرى تعاني منها أقسام الفيديو تتعلق بجودة الإنترنت داخل مصر وارتفاع الأسعار مقارنة بالعيد من بلدان العالم، ما يؤدي إلى إحجام المواطنين عن مشاهدة الفيديوهات الطويلة، بجانب سوء المحتوى.

وبحسب تقرير صادر عن وكالة "We Are Social"، فإن مصر تأتي في ذيل قائمة البلدان التي تعاني انخفاضاً في جودة الإنترنت بمتوسط سرعة اتصال بلغ 1.7 ميجابايت في الثانية، وأن دولاً مثل نيجيريا وإندونيسيا والفلبين وفيتنام، تتفوق في متوسط سرعة الاتصال.

وأضاف تركي، وهو مؤلف كتاب "صناعة المواقع الإخبارية"، لـ"العرب" أن فرص وصول الفيديوهات التي تبثها المواقع الإلكترونية إلى الجمهور في أوقات الظهيرة صعبة، لأنها لا تتماشى مع خدمات المحمول، وتكون مناسبة أكثر لأجهزة الحاسب الشخصي، وأن ثلاثة أرباع أعداد مشاهدات الفيديو باتت عن طريق الهواتف ما يستدعي الحاجة إلى تجريب الفيديوهات الراسية والمصنوعة خصيصاً لمشاهدتها على الشاشات الراسية لأجهزة المحمول.

ويتناهد مستخدمو "سناب شات" يومياً حوالي 6 مليارات فيديو رأسي، وهي نتائج أفضل بنسبة أضعاف من الفيديوهات العادية التي تم تصويرها للشاشات الأفقية، ما دفع الكثير من الناشئين الدوليين في المجال الإلكتروني إلى التنبه للأمر، فيما يصنع ناشرون آخرون مثل "نيويورك تايمز" فيديوهات متجاوبة بتغيير منظورها حسب الشاشة، أفقية أم رأسية.

ويرى البعض من خبراء الإعلام، أن المواقع الإخبارية تفقد القدرة على إنتاج المزيد من الفيديوهات الموجهة لفئات بعينها من الجمهور، حسب النوع والاهتمامات، والمزيد من دمج الفيديو مع باقي أشكال المحتوى لحكي القصص الصحافية بشكل أفضل. ما يتطلب المزيد من التعاون في غرفة الأخبار بين الصحفيين ومنتجي محتوى الفيديو.

وقال مسؤول قسم الفيديو بأحد الصحف الحكومية، رفض ذكر اسمه، إن المحتوى الذي يقدمه يعاني من كونه موجهاً بالأساس، وغالبية الفيديوهات المنتجة لا بد أن تحصل على موافقات عدة قبل تصويرها، علاوة على عدم توظيف الإمكانيات المالية لشراء المعدات اللازمة لإنتاج محتوى محترف.

ومع أن صحافة الفيديو شقت طريقها في مصر منذ أن بدأ الاهتمام بصناعة المواقع الإلكترونية قبل 15 عاماً تقريباً، غير أنها تسير بشكل عشوائي، وتفترق إلى منظومة مؤسسية، وغالباً ما يتم اختزالها في شخصين فقط، صاحب الفكرة ومنفذها، أو صحافي واحد يقوم بالمهمتين معاً، ناهيك عن التدريب المقصود، وبالتالي يخرج المنتج النهائي قليل الجودة في أغلب الأحيان.

ويرى العديد من الصحفيين العاملين في هذا المجال، أن انخفاض

ويعاني المحتوى من غياب المعايير التي تتماشى مع جمهور المواقع الإلكترونية. وذهب الصحفي إلى أزمة أخرى مرتبطة بمعايير "الترافيك" وتركيز المواقع الإلكترونية على الموضوعات الساخنة أحياناً، ما يضع إمكانية استغلال الأحداث السياسية اليومية وتطويرها لصالح الانتشار بفضل خوارزمية فيسبوك التي تدفع بالفيديوهات إلى الانتشار بشكل أكبر من انتشار المحتوى المكتوب أو الصور.

وتواجه أقسام الفيديو في الصحف الحكومية صعوبات أكثر مما تواجهه نظيرتها الخاصة، لأن غالبيتها تعيد نشر فيديوهات رسمية صادرة عن مؤسسات حكومية مختلفة، من دون أن تركز على الإنتاج الخاص بها، فيما تحتاج الصحف إلى موافقات رسمية عدة قبل التواصل مع يوتيوب للحصول على عوائد ما تحصل عليه، ويقضي الروتين على أي مكاسب من وراء نشر الفيديوهات.

وأضاف تركي، وسلط على تركي، المشرف على عدد من صفحات الفيديو في صحف مصرية، الضوء على أزمة أخرى تعاني منها أقسام الفيديو تتعلق بجودة الإنترنت داخل مصر وارتفاع الأسعار مقارنة بالعيد من بلدان العالم، ما يؤدي إلى إحجام المواطنين عن مشاهدة الفيديوهات الطويلة، بجانب سوء المحتوى.

ويعاني المحتوى من غياب المعايير التي تتماشى مع جمهور المواقع الإلكترونية. وذهب الصحفي إلى أزمة أخرى مرتبطة بمعايير "الترافيك" وتركيز المواقع الإلكترونية على الموضوعات الساخنة أحياناً، ما يضع إمكانية استغلال الأحداث السياسية اليومية وتطويرها لصالح الانتشار بفضل خوارزمية فيسبوك التي تدفع بالفيديوهات إلى الانتشار بشكل أكبر من انتشار المحتوى المكتوب أو الصور.

استحدثت نقابة الصحفيين المصرية جائزة مخصصة لتطوير "صحافة الفيديو"، ضمن جوائز الفوق الصحفي السنوية، في محاولة لإثراء قيمة المنافسة في هذا المجال، وضاعفت دورات التدريب على أدوات إنتاج الفيديوهات، غير أن تلك الجهود لم تلحق في صناعة صحافة فيديو تجذب الجمهور إليها.

وتعبر أرقام المتابعات التي تحظى بها الصحف عن جوهر الأزمة، وعدم وجود استراتيجية عمل محددة تسير عليها غالبية الصحف، لأن قناة "بوابة الأهرام" (حكومية) على يوتيوب، مثلاً تجذب فقط 18 ألف متابع، فيما لم تتجاوز أي صحيفة مصرية حاجز المليون متابع، باستثناء صحيفة "اليوم السابع" الخاصة، حيث بلغ عدد متابعيها 2 مليون و700 ألف متابع، لوجود إدارة تحريرية منفصلة عن الصحيفة والموقع الإلكتروني.

واستطاع الهواة أو ما يعرف بـ"اليوتيوبر" الاستحواذ على غالبية المشاهدات، بالرغم من إنتاج هذه القنوات فيديوهات أقل بكثير مما تنشره الصحف والمواقع الإلكترونية.

وكشف قناة "نادر أحمد" الذي أنشأها قبل عامين تقريباً، ونشر 45 فيديو يغلب عليها الطابع الكوميدي، أنه استطاع أن يجذب عدداً من المتابعين وصل إلى 2 مليون و800 ألف شخص وحصل على مشاهدات بلغت 250 مليون مشاهدة.

ويرى الصحفي المصري إيانوب عماد، محرر فيديو ومنتج محتوى رقمي، أن مشكلة الصحف المصرية مع أقسام الفيديو اقتصادية بالأساس، لأن العوائد مرتبطة بمنتجات فيسبوك وتويتير.

ويوتيوب أول منصة أعطت عائداً من الإعلانات مقابل المحتوى الأصلي الذي ينشر لكن العائد لا يغطي تكلفة إنتاج الفيديوهات، فيما يأتي العائد المادي الأساسي من إعلانات الصحافة الورقية، لذلك فهي تحتل الأولوية.

وأضاف عماد، وعمل مسؤولاً عن قسم الفيديو بصحيفة "المصري اليوم" الخاصة لـ"العرب" أن "الصحافة المصرية تعاني ذلك من عدم وجود مهنيين يستطيعون الارتقاء بهذا المجال، لأن صحافة الفيديو لا تزال مجالاً جديداً من الناحية العلمية، لم يدرس في كليات



تفضيل زاوية العاطفة والخوف، على حساب الخبرة والاستقصاء يشجع على استغلال هذه التغطية الإعلامية من قبل حركات كراهية الأجانب



اعتداء دام على صحافية لبنانية تغطي المظاهرات

صحافية، إلا أنهم انهالوا عليها بالضرب ما أدى إلى إصابة شفتها برضوض، وهو ما أظهرته مقاطع الفيديو التي انتشرت عن المظاهرات. وندد إعلاميون لبنانيون الأربعة بـ"الاعتداء الوحشي" الذي تعرضت له نوقل، وقالت الصحافية ميشيل تويني في تغريدة على حسابها في تويتر، "حراس عين التينة تعرضوا للزبالة

من جهتها، كتبت الإعلامية والنائبة بولا يعقوبيان، في حسابها على تويتر، "معيب ومستنكر ما جرى مع المتظاهرين في عين التينة، حق الظاهر يحفظه الدستور ورئيس مجلس النواب مؤتمناً على القانون والتشريع وكان الأجدى به السماح للمتظاهرين السلميين بالتعبير عن رأيهم من دون قمع وضرب، كل الحب للصدقية بولا نوقل ولكل المناضلين الأبطال الثوار".

وتنظم محتجون مظاهرات في شوارع بيروت، وقاموا بالاعتصام أمام بيوت وزراء مسؤولين، وذلك للاحتجاج على الفضيضات التي حصلت في اليومين الأخيرين.

وأوضحت الصحافية بولا نوقل التي تم الاعتداء عليها، وتحطم سيارتها، أن الذين قاموا بالاعتداء هم حراس رئيس مجلس النواب نبيه بري، إذ شاهدتهم وهم يأتون من ناحية قصر عين التينة. ورغم أنها قالت للمهاجمين إنها إعلامية، وهي تؤدي مهمة

صحافية بولا نوقل ولكل المناضلين الأبطال الثوار".

ومنذ 17 أكتوبر الماضي خرج اللبنانيون في مظاهرات تنديداً بفرض ضرائب جديدة وزيادات في الرسوم على المشتقات النفطية، والفساد السياسي، وتطورت إلى المطالبة برحيل كامل النخبة الحاكمة. ويركز المتظاهرون احتجاجاتهم ليلاً، فيما يحاول الموالون لحزب الله وحركة أمل استفزازهم وسط صمت رسمي غير مسبوق.

صحافية بولا نوقل ولكل المناضلين الأبطال الثوار".

صحافية بولا نوقل ولكل المناضلين الأبطال الثوار".